



تأثير إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية

"دراسة إمبيريقية"

إعداد

د. فاطمة محمود إبراهيم الدسوقي

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

fatmaeldsouky16@gmail.com

د. أحمد محمد شاكر

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

dr_ahmedshaker2000@yahoo.com

أحمد الصادق محمد إسماعيل

باحث ماجستير محاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

ahmedsadek671@yahoo.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السابع والأربعون - العدد الثاني أبريل 2025

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

ملخص البحث

في دراسة اختبارية أجراها الباحث تناول تأثير إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية حيث أن مجتمع الدراسة الحالية في الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2022م وسوف يعتمد الباحث على اختيار عينة عشوائية من تلك الشركات المسجلة، ويبلغ عددها 95 شركة من الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية و اعتمد الباحث للحصول على كافة البيانات اللازمة لإتمام الدراسة المالية على موقع مباشر للبورصة المصرية www.mubasher وذلك للحصول على القوائم المالية لشركات العينة وذلك للوصول إلى الهدف من البحث وهو اختبار أثر إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية على ملاءمة المعلومات المحاسبية وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية وقد تم اختبار تلك العلاقة من خلال نموذج الانحدار المتعدد ويحاول الباحث تحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها بشأن العلاقة بين المتغيرات لشركات عينة الدراسة من خلال فرضية الدراسة.

كلمات مفتاحية: إدارة الأرباح المحاسبية، إدارة الأرباح الحقيقية، الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

أولاً : مقدمة ومشكلة الدراسة :-

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في دقة تقييمات المشاركين في أسواق الأوراق المالية؛ عند اتخاذهم للعديد من القرارات الاقتصادية؛ لذا، فإن جودة تلك المعلومات مشروطة بمدى منفعتها للمشاركين عند اتخاذهم لقراراتهم؛ وقد نص بيان مفاهيم المحاسبة المالية "SFAC No. 8" على أن الهدف من إعداد التقارير المالية للأغراض العامة هو توفير معلومات مالية حول الكيان بشكل مفيد لمتخذي القرارات؛ والتي عبّرت عنها الأدبيات المحاسبية بمصطلح "الملاءمة القيمية (Value Relevance "VR")، كإحدى السمات الواجب توافرها لتحقيق جودة التقارير المالية؛ بل والتي من خلالها يمكن الحكم على مدى نفعية تلك المعلومات من عدمه؛ وهو ما أُنقِر عليه إجرائياً بتقييم دور الأرقام المحاسبية في تفسير تباين المتغيرات السوقية (أسعار و/أو عوائد الأسهم في الدراسات ذات الصلة)، ليعني الأمر أنها تمثل مَقْدَرَة الأرقام المحاسبية على تلخيص المعلومات التي تتركز عليها أسعار و/أو عوائد الأسهم وفقاً لما أُشير إليه في دراسات عدة (Al-Shattarat and Ntim, (2021); Kareem and Ikbāl, (2021); Rahman and Liu, (2021); Der et al. (2016); Abeifaa et al. (2016)).

ولقد زاد الاهتمام بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية على مر السنين، بعد اكتشاف مجموعة من الأزمات المحاسبية كقضايا "Enron, Tyco, Lehman Brothers"؛ ومعاناة معلوماتها من عدم الدقة، بل ومقدّرتها المحدودة على نقل البيانات المحتملة والمخاطر التي تواجه الشركة (García-Meca and Martínez, 2007)؛ لاسيما في ظل انتهازية المديرين في ممارساتهم لإدارة الأرباح، مما يؤدي إلى عدم عرض تقارير الشركات بدقة (Kumar and Vij, 2017)؛ لتصبح عملية البحث عن دقة ومنفعة التقارير المالية أمراً حيوياً للأسواق المالية.

وتهدف الدراسة الحالية إلى دراسة واختبار تأثير إدارة الربح على ملاءمة المعلومات المحاسبية وذلك في البيئة المصرية . وتعتبر فرضية "استجابة ملاءمة المعلومات المحاسبية القيمية لممارسات إدارة الربح" أحد أهم القضايا البحثية الإمبريقية؛ والتي توصلت معها دراسة (Al-Shattarat and Ntim, 2021) إلى تأثير الاستحقاقات التقديرية⁽¹⁾ على الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية والأرباح على المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير؛ كما توصلت دراسة (Boujelben et al., 2020) إلى أنه إذا قرر

¹ - الجزء الذي يرجع لتدخل الإدارة، مثل تحكمها في حجم وتوقيت بعض الأحداث المؤثرة في الأرباح كبيع وإحلال الأصول.

المديرون إدارة الأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية، فإن ذلك يؤثر سلباً على المحتوى المعلوماتي للتقارير، بمعنى أن الانحراف الشديد عن الأنشطة العادية إلى مستويات غير طبيعية لتدفقات التشغيل الرئيسية بطريقة غير متسقة يؤدي إلى تدهور الملاءمة القيمية للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية؛ وفي اتجاه مغاير نَفَتَ دراسة (Der et al., 2016) من ضمن فرضياتها وجود أي تأثير لإدارة الأرباح على الملاءمة القيمية؛ وهو ما يتماشى مع دراسة (Whelan, 2004) والتي توصلت لعدم وجود أثر للاستحقاقات قصيرة الأجل على ملاءمة القيمة الدفترية للسهم، وربحية السهم، بينما تُخَفِّض الاستحقاقات طويلة الأجل من ملاءمة ربحية السهم، وتُعْظِم من ملاءمة القيمة الدفترية للسهم. إلى أى مدى تؤثر إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية ؟

ثانياً: هدف الدراسة :-

في ضوء مشكلة البحث يتمثل الهدف الرئيسي في اختبار أثر إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية على ملاءمة المعلومات المحاسبية وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية .

ثالثاً: أهمية الدراسة :-

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى عدة اعتبارات ومن بينها ما يلي :

- أ- رغم اهتمام العديد من الدراسات السابقة باختبار الآثار المختلفة لإدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية إلا أن علاقته بملاءمة المعلومات المحاسبية لم تنل الاهتمام الكافي، وخاصة في البيئة المصرية مما يعطي البحث الحالي بعداً إضافياً يميزه عن الدراسات السابقة.
- ب- قد تكون نتائج هذه الدراسة محل اهتمام مديري الشركات والمستثمرين حيث يمكن لكليهما الحصول على رؤى إضافية حول تأثير إدارة الأرباح الحقيقية على ملاءمة المعلومات المحاسبية.

رابعاً: فرضية الدراسة :

يتمثل فرض الدراسة اللازم لدراسة واختبار أثر إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية على الملاءمة القيمية في بيئة الأعمال المصرية.

لا يوجد أثر لإدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية في الشركات المصرية .

خامساً: الدراسات السابقة وتطوير فرض الدراسة :-

اختبرت دراسة (Al-Shattarat and Ntim, 2021) العلاقة بين إدارة أرباح والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية والأرباح، في الفترة 2014 - 2018 في السوق المالية السعودية من خلال الاستحقاقات التقديرية قصيرة الأجل مقابل طويلة الأجل، وأظهرت النتائج أن الاستحقاقات التقديرية تؤثر سلباً على الملاءمة القيمية لهما على المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير؛ كما اختبرت دراسة (Boujelben et al., 2020) ما إذا كان مستوى إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (REM) يؤثر على الملاءمة القيمية للتدفقات النقدية من العمليات، باستخدام بيانات عينة من الشركات الفرنسية خلال الفترة 2008 - 2015، وتوصلت إلى أن إدارة الأرباح في الاتجاه المتزايد من خلال الأنشطة الحقيقية، يؤثر سلباً على المحتوى المعلوماتي للتقارير وعلى ملاءمة التدفقات النقدية التشغيلية.

وفي اتجاه مغاير، وفي الفترة 1994 - 2013، وعلى 5116 مشاهدة من قاعدة بيانات *Data Stream* في سنغافورة، اختبرت دراسة (Der et al., 2016) من ضمن فرضياتها تأثير إدارة الأرباح على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية باستخدام نموذج "Ohlson"، وتوصلت إلى أن القيمة الدفترية أكثر ملاءمة، وتليها الأرباح ثم التدفق النقدي، وأن إدارة الأرباح ليس لها أي تأثير على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

وقد اختبر (Sholihah, 2012) تأثير إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات التقديرية مقاسة بنموذج "Jones" المعدل على ملاءمة الأرباح والقيمة الدفترية، في الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة 2009-2011، على 108 شركة (ذات استحقاقات تقديرية أعلى) و 108 شركات (ذات استحقاقات أدنى)، وأظهرت النتائج ملاءمتها وفقاً لأسعار الأسهم، مع انخفاضهما في ظل إدارة الأرباح، بسبب انخفاض موثوقية المعلومات المحاسبية؛ وهو ما توصلت إليه دراسة (Marquardt and Wiedman, 2004) من أن صافي الربح - المذار - أقل ملاءمة في تحديد أسعار الأسهم، بعكس القيمة الدفترية التي تلعب دوراً أكبر في تقييم حقوق الملكية؛ وفي ذات الصدد توصلت دراسة (Whelan, 2004) إلى أن الشركات ذات الاستحقاقات طويلة الأجل، تنخفض فيها ملاءمة الأرباح مقارنة بغيرها من الشركات، ليؤدي ذلك إلى

الاعتماد على القيمة الدفترية بدلا من الأرباح، وأن انخفاض موثوقية الأرباح قد يؤثر على أهميتها في تحديد قيمة الشركة.

وفي الاتجاه ذاته هدفت دراسة (مبارك، 2014م) لتحليل العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع ومستوى جودة أنشطة المراجعة الداخلية في شركات المساهمة السعودية كم تغير مستقل واعتمدت في ذلك على دراسة تطبيقية على عينة من (35) شركة من الشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة من عام (2006م حتى عام 2008م)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ولكن ليست ذات تأثير معنوي بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، بينما يرتبط حجم عمل المراجعة الداخلية بعملية إعداد وعرض التقارير المالية بعلاقة عكسية ذات تأثير معنوي على إدارة الأرباح.

كما أختبرت دراسة (حمدان، أبو عجيبة، 2015م) مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية وفحص تأثير خصائص جودة التدقيق في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها من ناحية أخرى. من خلال دراسة تطبيقية على (45) شركة خلال الفترة من (2001م حتى 2006م)، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لخصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين جودتها.

• مفهوم إدارة الأرباح

عرفت دراسة (Healy and Wahlen, 1999) إدارة الأرباح بأنها تحدث عندما يقوم المدراء باستخدام التقديرات الشخصية في الحسابات والقوائم المالية لتغيير التقارير المالية بهدف تضليل المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة للشركة.

وعرف (Mulford and Comiskey, 2002) إدارة الأرباح على أنها التلاعب المفيد في النتائج المحاسبية بهدف خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للشركة. أما (Bhundia, 2012) فقد عرفها بأنها اتخاذ خطوات متعمدة ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك المرغوبة. وعرفها (Schroder et al., 2005) بأنها محاولة الإدارة التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه في المدى القصير من أجل تحقيق مصالح ذاتية.

ورغم أن معظم الباحثين يصفون السمعة السلبية على إدارة الأرباح، إلا أن البعض مثل (Mckee, 2005) اتخذ موقفاً معاكساً حين وصفها بأنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية يقصد بها إذا مورست مثلاً ضمن أسلوب تمهيد الدخل تحقيق الثبات النسبي للأرباح الذي يجعلها قابلة للتنبؤ. إذ يمكننا تقسيم إدارة الأرباح الى نوعين وفقاً للمدخل الأخلاقي في المحاسبة بإدارة الأرباح المقبولة وإدارة الأرباح الغير مقبولة فالنوع الأول يسمى المنظور الإعلامي لإدارة الأرباح بينما يشير النوع الثاني الى إدارة الأرباح الانتهازية وفي هذا النوع يمكن أن تؤثر على البيانات المالية بشكل كلي مما يجعلها بيانات محرفة ومضللة لمستخدميها (parfet, 2000).

فأخذت إدارة الأرباح تعريفات متعددة فلا يوجد تعريف واحد لإدارة الأرباح فعرفها (Wanlen 1992) بأنها استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في البيانات المالية بهدف تعديل هذه البيانات أما لغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للمنشأة أو للتأثير على التعاقدات التي تم بنائها على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها .

بينما (Burgstahler & Emas 1998) عرف إدارة الأرباح بأنها تشمل على مستوى خارجي من الأفعال التي قد تؤثر في الإرباح والتي تمتد من العمليات التشغيلية والاستثمار والتمويل إلى إمساك الدفاتر والتي تؤثر فقط في القياسات المحاسبية للإرباح.

ويقصد بإدارة الأرباح بأنها تحريف متعمد للأرباح الأمر الذي يقضي بدوره الى ظهور أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب ذلك التدخل وعندما تتخذ الإدارة قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية وإنما لمجرد تعديل الأرباح (Partha, 2003).

فيما يرى (Scott, 2006, p1-3) بأنها تدخل هادف في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية لغرض الحصول على بعض المكاسب الخاصة من خلال ممارسة عمليات وهمية تمثل غشا فعلياً للأطراف التي لا تملك الدراية الكاملة باقتصاديات المنشأة .

تم تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة فقد عرفها (Schipper, 1989) تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة ، وعرف (Rosenfield, 2000) إدارة الأرباح بأنها سلوك تقوم به الإدارة للتأثير على الأرباح التي تظهرها البيانات المالية دون تحقيق ميزاً اقتصادية وقد يؤدي في الواقع الى إضرار في الأمد الطويل (جاسم ، 2011 ، 450) .

إذن هو إبداع من الاداره في استخدام احد الطرق المحاسبية وهذا الإبداع يراه البعض يندرج ضمن مصطلح المحاسبة الإبداعية ، ومما سبق نلاحظ أن إتباع أساليب إدارة الأرباح هي متاحة للاداره وحقيقة لا يمكن أن يغادرها الأدب المحاسبي . ويرى الباحث التقسيم الآتي كأساليب لإدارة الأرباح مما تعمله هذه الأساليب من تأثير على البيانات المالية وهي كالآتي :

١ - أساس الاستحقاق :

من المعروف أن أساس الاستحقاق هو من الأسس الرئيسية في تبني السياسات المحاسبية واعتمادها ومن ثم في عرض البيانات المالية. إضافة الى انه يمكن استخدام التقارير في أثر الاستحقاق المحاسبي كمقياس لمساحة الحرية في اختيار السياسات المحاسبية المستغلة من قبل الإدارة كما ان التقارير في اثر الاستحقاق له تطبيقات مهمة في الدراسات المتعلقة باكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. إذن هو عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية متى ما ظهرت للوجود ويتطلب الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والزيادة في الموجودات والمصاريف والمطلوبات على أساس مبالغ متوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد في المستقبل .

أي هو التغير المحتمل والتفديرات التي من الممكن ان تتحقق في الإيرادات والمصروفات المستحقة مثل تغيير العمر الافتراضي للأصول أو احتمال سداد المدينين بغرض التحكم في مقدار الإيرادات والمصروفات التي تظهر في فترة مالية معينة(جاسم ، 2011 ، 453).

ب - السياسات المحاسبية :

تتضمن التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى مثل التحول من طريقة الوارد أولاً إلى الصادر أولاً، أو من طريقة الوارد أخيراً إلى الصادر أولاً. ويجب أن يتسم الأسلوب المحاسبي المستخدم في إدارة الأرباح بالخصائص الآتية (عبد الحميد، 1999) :

١ - أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلاً في رقم الدخل دون أن يزعج الوحدة الاقتصادية في أعمال غير مرغوبة في المستقبل.

ب- ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات فعلية مع أطراف خارجية أخرى.

ج- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

د - أن تستمر الوحدة الاقتصادية في استخدامها للممارسات المحاسبية دون تغيير خلال مجموعة من الفترات المتتالية ضمن السياسات المحاسبية وبدرجات متفاوتة .

ويبين (Merchant 1994 p79-94) ان المرونة في تطبيق السياسات المحاسبية أي مناقلة في بعض عناصر الإيرادات والمصروفات ، متوافقا مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما فهذه الأساليب عند استخدامها تأخذ اتجاهين هما :

أ - الاتجاه الحقيقي والذي يؤدي الى تغيرات في النتائج والمراكز المالية بشكل واقعي والذي ينقسم الى نوعين :-

النوع الأول : التوقيت :

إن عناصر الإيرادات أو المصروفات التي تتم خلال فترة مالية يتم نقلها الى فترة زمنية أخرى كليا أو جزئياً بما يساعد على إظهار النتائج المترتبة عن ذلك على الأرباح أو الخسائر وفقا للهدف المحدد مسبقاً .

النوع الثاني : التقديرات المحاسبية :

ان المحاسب يدخل في نطاق اختصاصه تحديد مجموعة من التقديرات المتعلقة بكثير من بنود النشاط ومن ثم لا يلتزم بالحياد وانما تخضع هذه التقديرات الى اختبارات الادارة بما يتفق مع الأهداف المرسومة لها .
ب - الاتجاه الدفترى وهو ما يترجم في معالجة ومستويات محاسبية تنعكس على مكونات ومفردات ماهو مسجل بالدفاتر اذ يعاد تخصيصها وتبويبها وفقا لمفاهيم ومعايير مختلفة .

ج - الأهمية النسبية :

إن لمفهوم الأهمية النسبية تأثير واسع النطاق في كل الأنشطة المحاسبية فهي تؤثر على قياس وعرض كل المعلومات المقدمة في البيانات المالية وأثرها الأكبر يقع على بنود الإيرادات والمصاريف .
وقام مجلس المعايير المحاسبية بإعطاء مفهوم للأهمية النسبية بالاتي :

إن أولئك الذين يتخذون قرارات محاسبية وأولئك الذين يصدرون أحكاما مثل المدققين يواجهون حاجة مستمرة لاتخاذ أحكام بشأن الأهمية النسبية وأحكام الأهمية النسبية من حيث الطبيعة كمية بالدرجة الأولى فيطرحون السؤال هل هذا البند كبير بدرجة تؤثر على مستخدمي البيانات المالية ؟ غير إن إجابة السؤال تتأثر عادة بطبيعة البند وماهيته فالبنود الصغيرة التي تعد مادية إذا ما حدثت نتيجة للعمليات الاعتيادية يمكن عدها مادية إذا وجدت في ظروف غير مادية (شرويدر، 2010، ص199-200) .

د - الحكم الشخصي :

يبين (Francis) إن للحكم الشخصي دور في انتهاج الإدارة لإدارة الأرباح إذ يعدها ممارسات مرغوبة باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية عن الأداء الاقتصادي للمنشأة . إذ أن المحاسب يدخل في نطاق اختصاصه تحديد مجموعة من التقديرات المتعلقة بكثير من بنود النشاط ومن ثم لا يلتزم بالحياد وإنما تخضع هذه التقديرات الى اختبارات الإدارة بما يتفق مع الأهداف المرسومة لها .

في حين يرى (Healy and Wahlen,1999) أن إدارة الأرباح تتحقق عندما تقوم الإدارة باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل تلك البيانات أما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية. وهذا بدوره ما ينعكس في معالجة مستويات محاسبية مما تؤثر على مكونات ومفردات ما هو مسجل بالدفاتر إذ يعاد تخصيصها وتبويبها وفقا لمفاهيم ومعايير مختلفة (جاسم ، 2011 ، 455) .

4- المنظور الأخلاقي وإدارة الأرباح :

فيما يتعلق بالمنظور الأخلاقي فقد نشأت العديد من الاعتبارات الأخلاقية على النحو الآتي:

أولاً: يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، إذ يمكننا النظر إلى القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون ونظم العدالة لأن مثل هذه النظم هي منشآت اجتماعية يمكننا أن ننظر خلفها لنجد قيما أخلاقية أساسية مثل الصدق، وقد ناقش (Lyons 1984) القيم التي اتخذت كأمثلة في العمليات القانونية ، إذ يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعية بشكل جيد على تشجيع احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعدها الكثير شيئا جيدا". وربما ينشأ بعض الجدل حول النظم التي إما بسبب أنها تم صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون ولكن تظهر هذه النقطة بشكل أكثر قوة على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة ، إذ فإذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من قبل هؤلاء الذين يتم استدعائهم لتطبيقها فمن المحتمل أن يترتب على ذلك فشلا نظاميا، وفي سياق التلاعب الكبير والصغير بالبيانات المالية والذي عهدناه وعرفناه أنه يثير المشاكل في النظام القائم للمحاسبة، لذا فإن النظام يفتقر للسلطة إذا كان معرضا للتلاعب عن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي هدف من الأهداف.

ثانياً: من المتفق عليه بشكل عام أن السلطة تتضمن المسؤولية وأن الظلم ليس سوى سوء استخدام للسلطة كما أشار (Plato, 1992). وقد انتهج العديد من الفلاسفة الأخلاقيين أفكاراً شبيهة فيما يخص العدالة طبقاً لحقوق كل شخص أو كل جماعة عبر التاريخ ، وتبعاً لهذا التصور للعدالة وتصورات أخرى حديثة مثل نظرية راولز الشهيرة للعدالة والتي وضعها عام 1972، فلا شك في أن المعدين للبيانات المالية الذين يسيئون استخدام السلطة في مناصبهم يرتكبون نوعاً من الظلم ، حيث وجد (Fischer and Rosenzweig 1995) أن طلبة المحاسبة و MBA ينتقدون الصفقات المتعرضة للتلاعب وسوء استخدام المبادئ المحاسبية .

إن الجوهر الأساس للمدخل الأخلاقي يشمل مفاهيم العدالة والإنصاف والحقيقة طبقاً لرأي (Scott) ، فالعدالة تعني المساواة في المعالجات المحاسبية لكل الأطراف المهتمة بالبيانات المالية ، والحقيقة تعني أن البيانات المالية حقيقية ودقيقة وبدون تشويه أما الإنصاف هو العرض المنصف للبيانات العادلة وغير متحيزة . وإن المحاسبون منذ القدم أخذوا بنظر الاعتبار هذه المفاهيم الثلاثة لكي تكون متكافئة. على النقيض من ذلك (YU) أخذ بالاعتبار فقط مفهومين هما العدالة والإنصاف كمعايير أخلاقية وينظر للحقيقة كقيمة للبيانات المالية (Belkaoui, 2005).

إن مفهوم العدالة أصبح على العموم ضمناً أخلاقياً إذ يشير إلى أن البيانات المالية قد جرى إعدادها دون تأثير أو تحيز لا داعي له ، فالعدالة هي قيمة البيانات المالية المختلفة التطبيق في المحاسبة وعليه فالعدالة معيار أساسي لتقييم معايير أخرى لأنه يدل على اعتبارات أخلاقية .

ومن خلال ما سبق يتبين لنا ووفقاً للرأي الذي طرحه (Scott) أن أي ممارسة لإدارة الأرباح تعد ممارسة غير أخلاقية وذلك لأنها ستعتمد إلى الإخلال بأحد المفاهيم الثلاثة للمدخل الأخلاقي .

أما وفقاً لرأي (YU) والذي ركز على العدالة والإنصاف فإن ممارسة إدارة الأرباح تكون ممكنة من قبل الإدارة لأن اعتمد الحقيقة في كقيمة لبيانات المالية ومن نرى أنه أجاز بإدارة الأرباح . إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضع خلاف كبير يعتمد على ما إذا كانت إدارة الأرباح ممارسة أخلاقية أو غير أخلاقية وموضع الخلاف هنا في تحديد مدى تقصد الإدارة في تضليل أصحاب المصالح في المنشأة (GAA & Dunmore, 2007).

فهناك من يعد إدارة الأرباح محاولة من الإدارة للتلاعب بالمعلومات المحاسبية بصفة متعمدة بقصد التأثير سلباً أو إيجاباً على صافي ربح المنشأة .

وقد عدها (Beidlmán 1973) أمر غير مقبول كونه لا يتوافق مع المدخل الأخلاقي للمحاسبة فيما عده (Raigopal 2005) سلوكاً قانونياً مشروعاً وان تعارض مع المدخل الأخلاقي كونه يحقق مصلحة المنشأة إلا أنه قد يضلل مستخدمي البيانات المالية .

إن الاعتماد على المدخل الأخلاقي في مجالات إدارة الأعمال المحاسبية والتدقيق لها قاسم مشترك يتمثل في مدى التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول من الناحية الأخلاقية فهناك العديد من النماذج السلوكية يصعب فيها التمييز المطلق .

وأيضاً اكتشف (Nasser and Pendlebury 1992) عدم استحسان المدققين والمحاسبين في بريطانيا لمثل هذه المواقف، وانتقالاً من المفهوم العام للظلم وعدم الأمانة يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي أكثر حيث يقوم الأفراد باتخاذ قرارات بشأن العمل تكون قابلة للدفاع عنها بشكل أو بآخر، ومع ذلك فإن قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح (Solomon, 1993) ولا يمكن قبول الفكرة الأخلاقية بأن العمل ليس إلا عملاً . وما يساعد على فهم ذلك إن نأخذ في اعتبارنا فكرة تحمل المسؤولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة المناقشات غير اللائقية إلى حد ما والتي توظف لتكون عذراً لسلوك التلاعب المحاسبي، إذ يمكن أن يكون هناك دفاعاً عن سلوك إدارة الإرباح الذي يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية ، وقد ناقش (Revsine 1991) "افتراضات أو نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، وقد عد أن المشكلة تتعلق بكل من المدراء وحاملي الأسهم ويشير إلى أن كل منهما يمكنه أن يستفيد من المعايير المحاسبية الغير مصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية التصرف في تحديد زمن الدخل والأرباح ، إذ يمكن أن يستفيد حاملي هم من حقيقة أن المدراء قادرون على التلاعب بالأرباح "التسوية" الدخل بما أن ذلك ربما يخفض من عدم استقرار الأرباح الواضح الذي تتعرض له الشركة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمهم، وحقيقة أن هذا الأمر يتضمن تلاعباً وخداعاً متعمداً يتم تجاهلها، بحيث يصبح حاملي الأسهم من خلال وجهة النظر تلك مجرد قطعاً للتلاعب على غير دراية ولكن تنص الافتراضات النظرية للوكالة على أن هذا السلوك وبغض النظر عن المنظور الأخلاقي يمكن عد هذه التلاعبات مكروهة أو محرمة أخلاقياً، فهي ليست عادلة للمستخدمين حيث تتضمن ممارسة غير عادلة للسلطة وتعمل على إضعاف سلطة المنظمين ، حين يتم خرق النظم والقوانين بدون عقوبة الأمر الذي يترتب على ذلك قلة احترام لها ولإجراءاتها (جاسم 2011 ، 458).

سادساً: الكشف عن إدارة الأرباح

يمكن الكشف عن إدارة الأرباح من خلال ما يلي: (أنور ، 2015 ، 9)

1) توقيت واختيار الطريقة المحاسبية: أشارت التعريفات السابقة إلى أن إدارة الأرباح تتضمن استخدام الممارسات المحاسبية المناسبة التي تحقق من خلالها الإدارة أهدافها. وتقوم إدارة الشركة بإدارة الأرباح من خلال أسلوبين:

أ. الاختيارات المحاسبية من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP): حينما يكون من الممكن لإدارة الشركة أن تختار من بين المبادئ المحاسبية، فإنها عادةً ما تختار ما يتناسب مع أهدافها الخاصة والتي من شأنها تحقيق مستويات الأرباح المستهدفة من قبل الإدارة. كما أن توقيت استخدام الأسلوب المحاسبي أو الاختيار المحاسبي يلعب دوراً كبيراً لأنه قد يكون أسلوب لإدارة الأرباح. فمثلاً بينت دراسة دراسة (Aboody and Lev, 1998) أن الشركات الصغيرة ذات المديونية العالية والأرباح المنخفضة، تلجأ لرسملة تكاليف البحث والتطوير لأن هذا يظهرها أقوى مالياً، بينما تقوم الشركات الكبيرة ذات المديونية المنخفضة والربحية المرتفعة باعتبار تكاليف البحث والتطوير على أنها مصاريف.

ب. القرارات التشغيلية: وتسمى أحياناً بإدارة الأرباح الاقتصادية، وتتضمن قيام الإدارة باتخاذ القرارات التشغيلية وفقاً لتأثيرها على الأرباح وبما يحقق مستوى الربحية المستهدف من قبل الإدارة، مثل قيام الشركة بالحد من مصاريف الصيانة للعام الحالي بهدف زيادة أرباحها المعلنة. ويبقى أن نشير هنا أن اختيار توقيت واختيار الطريقة المحاسبية أو اختيار إدارة الأرباح الاقتصادية لا يعكس بشكل واضح إدارة الأرباح في الشركة. لذلك لجأت العديد من الدراسات باختبار مجموعات مختلفة الخيارات المحاسبية من خلال تصنيف كل خيار محاسبي حسب إسهامه في زيادة أو تخفيض الربح، و بعدها يتم دراسة هذه المجموعات بشكل منفصل على عينة من الشركات (Christie and Zimmerman, 1994).

2) المستحقات المحاسبية: يمكن استخدام المستحقات المحاسبية (Discretionary Accruals) كطريقة لمعرفة خيارات الشركة المحاسبية و بالتالي الكشف من خلالها عن إدارة الأرباح. وتتضمن المستحقات المحاسبية على جزأين أساسيين هما المستحقات التقديرية (Discretionary Accruals) والمستحقات غير التقديرية (Nondiscretionary Accruals). حيث يمكن استخدام المستحقات التقديرية لقياس

إدارة الأرباح والكشف عنها. وتعرف المستحقات على أنها الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (Richardson et al., 2001).

ونظراً لعدم إمكانية ملاحظة المستحقات التقديرية بشكل مباشر من خلال القوائم المالية، فلا بد من احتسابها باستخدام بعض النماذج الرياضية (أنور ، 2015 ، 10). وقد تم تطوير أول نموذج لقياس إدارة الأرباح من قبل (Healy, 1985)، والذي قام باختبار سلوك إدارة الأرباح من خلال ترتيب بيانات دراسته إلى مجموعات. وقد أدت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج إدارة الأرباح التالي (Young 1999):

$$DAC_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$$

حيث أن $DAC_{i,t}$ هي المستحقات المقدرة للشركة i خلال الفترة t ، و $TA_{i,t}$ هي إجمالي المستحقات للشركة i خلال الفترة t ، و $A_{i,t-1}$ هي مجموع الأصول للشركة i خلال الفترة السابقة $t-1$.

وتشير المعادلة السابقة إلى أن المستحقات المقدرة هي عبارة عن نسبة المستحقات في هذه السنة مقسومة على مجموع الأصول للفترة السابقة. ويعود السبب في استخدام إجمالي الأصول للفترة السابقة إلى أن معظم المستحقات عادةً ما ترتبط بالفترة السابقة وليس بالفترة الحالية، بمعنى أن المستحقات غالباً ما تعود للسنة المالية السابقة.

بعدها قام الباحث (DeAngelo, 1986) بتطوير النموذج السابق كما يلي (Dechow et al., 1995):

$$DAC_{i,t} = \frac{(TA_{i,t} - TA_{i,t-1})}{A_{i,t-1}}$$

بعدها جاء الباحث (Friedlan, 1994) والذي احتسب النموذج السابق باستخدام المبيعات (S) بدلاً من مجموع الأصول (TA)، وبالتالي أصبح النموذج كما يلي:

$$DAC_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{S_{i,t}} - \frac{TA_{i,t-1}}{S_{i,t-1}}$$

على صعيد آخر، قام الباحث جونز بتطوير نموذج جونز (Jones, 1991) والذي أصبح أكثر نماذج احتساب المستحقات شيوعاً و استخداماً، و يقوم النموذج على احتساب المستحقات غير مقدرة من خلال

نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، حيث تتضمن المتغيرات المستقلة على التغير في المبيعات و الممتلكات و المباني و المعدات. وقد تم صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \beta_{0,i} \frac{1}{A_{i,t-1}} + \beta_{1,i} \frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \beta_{2,i} \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن $\Delta REV_{i,t}$ هي التغير في المبيعات من الفترة السابقة t-1 للشركة i، $PPE_{i,t}$ هي إجمالي الممتلكات والمباني و المعدات، و $\varepsilon_{i,t}$ هي الخطأ العشوائي. بعدها يتم حل المعادلة السابقة من خلال استخدام المعاملات التي تم الحصول عليها و ذلك حسب النموذج التالي:

$$DAC_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} - \left[\hat{\beta}_{0,i} \frac{1}{A_{i,t-1}} + \hat{\beta}_{1,i} \frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \hat{\beta}_{2,i} \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right]$$

سابعاً: مفهوم جودة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها

يختلف تعريف جودة الأرباح ومفهومها حسب وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية وأهدافهم، فواضعي المعايير المحاسبية والمدققين يعتقدون بأن جودة الأرباح تتحقق في حال تم الإفصاح عنها وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها. والداننوت يرون بأن جودة الأرباح تتعلق بالقدرة على تحويلها إلى تدفقات نقدية كافية لتغطية التزامات المنشأة تجاههم (Dechow and Schrand, 2004).

واستخدم البعض استمرارية الأرباح كمقياس لجودتها مثل (Altamuro and Beatty, 2006) حيث أشار إلى أن الاستمرارية تشير إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالمستقبلية، وبما أن الأرباح تنقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات، فإن جودة الأرباح تعني إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من المستحقات.

وأشارت دراسة (Dechow and Schrand, 2004) أن جودة الأرباح تتحقق عندما تعكس الأرباح الأداء التشغيلي للشركة، وعندما تعطي مؤشراً عن الأداء التشغيلي المستقبلي للشركة.

كما أشار بعض الباحثين إلى أن جودة الأرباح تتحقق بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح، حيث أنه كلما انخفضت نسبة المستحقات الاختيارية في الأرباح كلما زادت جودتها (الشريف، 2008). وعرف (قراقيش، 2009) جودة الأرباح على أنها مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الاحتمالية (أنور ، 2015 ، 12).

وعلى صعيد آخر، فقد بحثت العديد من الدراسات في العوامل المؤثرة على جودة الأرباح والتي من شأنها أن تزيد أو تخفض من جودة الأرباح حسب اتجاهها ودرجة تأثيرها. وقد أشارت دراسة (De-jun, 2009) لستة عوامل أساسية تؤثر في جودة الأرباح هي (حمدان، 2012):

(1) جودة المعايير المحاسبية: حيث أن تشدد المعايير من شأنها أن تحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح مما يزيد من جودة الأرباح.

(2) اختلاف المعايير المحاسبية: وجود اختلاف بين المعايير المحلية والدولية في إعداد التقارير المالية يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح لأن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها ممارسات أقل لتمهيد الدخل وإدارة الأرباح.

(3) تركيبة حملة الأسهم: تقل ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي لديها نسبة أعلى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وهناك علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح، وبين تركيبة حملة الأسهم وجودة الأرباح.

(4) سيطرة حملة الأسهم: في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي (مثل الصين) يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات. وانخفاض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف يخفض من جودة الأرباح في هذه الشركات.

(5) تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح: هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين مقدار التلاعب في القوائم المالية، مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح.

(6) تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح: هناك علاقة موجبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح. وهذا يعني أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح.

وقد استخدمت الدراسات السابقة العديد من الطرق لقياس مدى جودة الأرباح، ويمكن في هذا الصدد التمييز بين مقياسين لجودة الأرباح هما: (أنور ، 2015 ، 13)

(1) استقرار الأرباح واستمراريتها: من خلال تعريف جودة الأرباح السابقة يمكن ملاحظة تأكيد تلك التعاريف على أن ارتباط الجودة باستمرارية الأرباح واستقرارها (Altamuro and Beatty, 2006). ومن النماذج التي تم صياغتها في هذا المجال لقياس جودة الأرباح نموذج يربط الأرباح الحالية

بالمستقبلية، أو بعبارة أصح يربط الأرباح السابقة بالأرباح التالية وذلك كما يلي (Schipper and Vincent, 2003):

$$E_t = \alpha + \beta E_{t-1} + \epsilon_t$$

حيث أن: E_t هي الأرباح الحالية للشركة. E_{t-1} هي الأرباح الماضية للشركة. ومن خلال معادلة الانحدار أعلاه يمكن تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعامل (B)، بحيث كلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على زيادة العلاقة بين الأرباح الحالية والمستقبلية وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.

وقامت دراسة (Richardson et al, 2005) بتطوير نموذج أكثر تعقيداً لقياس جودة الأرباح وذلك من خلال تقسيم الأرباح إلى مكوناتها الأساسية والتي تشمل التدفق النقدي والمستحقات.

$$|TACC| = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن $|TACC|$ هي القيمة المطلقة لإجمالي المستحقات، و ΔWC هي التغير في صافي رأس المال العامل، و ΔNCO هي التغير في صافي الأصول التشغيلية غير المتداولة، و ΔFIN هي التغير في الالتزامات المالية على الشركة.

ومن خلال هذا النموذج فمن الواضح ضرورة تساوي طرفي المعادلة، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. أما في حالة وجود ممارسات لإدارة الأرباح فهذا سينجم عنه اختلاف طرفي المعادلة. وبالتالي تراجع جودة الأرباح المحاسبية.

(2) عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح: أشارت بعض التعريفات التي سبق وأن تم استعراضها إلى جودة الأرباح المحاسبية تتحقق في حال خلوها من ممارسات إدارة الأرباح. ومن هنا فيمكن قياس جودة الأرباح من خلال اختبار مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح في الشركة. وقد قامت العديد من الدراسات باستخدام هذا المفهوم لتطوير مقاييس لجودة الأرباح، وذلك من خلال الاعتماد على مفهوم إجمالي المستحقات ونسبة المستحقات الاختيارية منها. وكلما كانت ممارسات إدارة الأرباح أقل (بأن تكون المستحقات التقديرية منخفضة)، كلما كانت جودة الأرباح أعلى (Jenkins et al, 2006) و (Francis et al, 2004).

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وأستراليا العديد من حوادث الفشل المالي لشركات عملاقة أمثال: (Enron, Psrmslsr و Tel and Harris) وغيرها.

وقد ربط الباحثون أمثال : (Goncharov,2005) و (Giroux, 2004,p.2)، حدوث هذا الفشل بعدة أسباب على رأسها الممارسات المفرطة لتلك الشركات في مجال إدارة الأرباح مقرونة بسياسة الإهمال الذي مارسه شركات التدقيق في القيام بالعناية المهنية الواجبة لدى فحص حساباتها والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حد التواطؤ كما كان الحال مع شركة آرثر أندرسون. وللأرباح المعلنة للشركات المساهمة العامة بما لها من مضمون أو محتوى معلوماتي آثار هامة تنعكس على البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات ومن ثم على القرارات الاستثمارية والتمويلية لمن يستخدم تلك البيانات. من هنا فإن أي محاولة تقوم بها إدارة تلك الشركات في إدارة الأرباح سواء بالزيادة أو بالنقص ستؤثر على درجة موثوقية بياناتها المالية المنشورة ومن ثم على الأسعار السوقية لأسهمها المتداولة في البورصة وبالتالي على قيمتها السوقية ذلك على اعتبار أن تلك القيم تمثل في المحصلة النهائية القيم الحالية لأرباحها المتوقعة (Mckee,2005).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن إدارة الأرباح تعريفات متعددة يتداولها الأكاديميون والمهنيون، فمثلا عرفها (Schipper,1989) بأنها تدخل مقصود تمارسه الإدارة لدى إعداد التقارير الخارجية التي تصدرها الشركة من أجل تحقيق مكاسب خاصة لمصلحتها. أما (Healy &Wahlen,1999) فقد ربط إدارة الأرباح باستخدام المديرين التنفيذيين لتقديراتهم الشخصية لدى إعداد القوائم المالية المنشورة من أجل تضليل مستخدمي تلك القوائم أو بقصد التأثير على مستوى انجازات الشركات التي يديرونها لأغراض تخدم العلاقة التعاقدية فيما بينهم وبين الملاك التي تنشأ في نطاق المفاهيم التي تقوم عليها نظرية الوكالة. (مطر، نور، الدعاس، 2017، 5).

ومع أن معظم الباحثين ينحون إلى إضفاء السمة السلبية على إدارة الأرباح إلا ان البعض منهم مثل (Mckee,2005, p.82) اتخذ موقفا معاكسا حين وصفها بأنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية يقصد بها إذا ما مورست مثلا ضمن أسلوب تمهيد الدخل تحقيق عنصر الثبات النسبي للأرباح الذي يجعلها قابلة للتنبؤ. أما (Ronen & Yaaris ,2008, p.114) فقد اتخذوا موقفا وسطا بين الرأيين السابقين إذ يريا بأن الأثر الذي ينشأ عن إدارة الأرباح يمكن أن يكون مفيدا إذا ما نظر إليها باعتبارها توفر للملاك وغيرهم من أصحاب المصالح مؤشراً عن أداء الشركة في الأجل الطويل حتى لو اخفت عنهم أدائها الحقيقي في الأجل القصير، لكن (Giroux, 2004, p.2) ربط الآثار التي تترتب على إدارة

الأرباح بطبيعة الإجراءات التي تمارس في هذا المجال وبذلك يمكن أن تتراوح هذه الآثار بين أن تكون معقولة ومقبولة أحياناً لتصل إلى مستوى الغش أو الاحتيال في أحيان أخرى. وتتعدد الأساليب والإجراءات التي تطبقها الإدارة في سياق ممارساتها لإدارة الأرباح. ويمكن حصر أهم تلك الأساليب والإجراءات فيما يلي:

1. أسلوب الاختيار الانتقائي من بين السياسات المحاسبية المسموح بها وهي أكثر الأساليب شيوعاً إذ يؤثر ذلك على توقيت وقيم الإيرادات والمصروفات التي يتم الاعتراف بها خلال الفترة المحاسبية وبالتالي على أرباح تلك الفترة ، ومن الأمثلة على ذلك اختيار طريقة بعينها من طرق تقييم المخزون، أو طريقة بعينها من طرق الاستهلاك و ذلك في إطار ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية (مطر، 2010).
 2. إجراءات محاسبة الاستحقاق، أي الأسس والمعايير المطبقة في قياس الربح بموجب أساس الاستحقاق مقارنة بتلك المطبقة في قياسه بموجب الأساس النقدي. إذ مع القبول التام لأساس الاستحقاق في إعداد البيانات المالية المنشورة كونه أكثر عدالة من الأساس النقدي في تحديد نتائج أعمال الشركات إلا أن ذلك لا يحول دون إساءة استخدام هذا الأساس من قبل بعض المديرين التنفيذيين بقصد التلاعب في أرقام الأرباح المعلنة وذلك من خلال الأسس المتبعة في تقييم المخزون السلعي، أو في تكوين مخصصات الديون المشكوك فيها أو في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (IASB, 2006).
- لذا وبقصد تخفيض الآثار التي تنعكس على الأرباح بفعل الممارسة غير السليمة لمحاسبة الاستحقاق كان (De Angelo, 1986) قد طور نموذج المعروف في هذا المجال والممثل بالمعادلة التالية:

$$AC_t = NPAT_t - CFO_t$$

بحيث:

AC_t : ذلك الجزء من الربح المحقق في الفترة (t) بسبب أساليب الاستحقاق.

$NPAT_t$: صافي الربح التشغيلي بعد خصم الضريبة والفوائد للفترة (t).

CFO_t : التدفق النقدي التشغيلي للفترة (t).

3. تمهيد الدخل (Income Smoothing) والذي عرفه (Copeland, 1968) بأنه عبارة عن محاولة تقوم بها الإدارة لنقل جزء من الربح المحقق في سنة أرباحها مرتفعة إلى سنة أخرى أرباحها منخفضة وذلك سعياً منها إلى تخفيض حدة التقلبات الكبيرة في رقم الربح الدوري ويمكن ممارسة هذه السياسة عن طريق الإجراءات المتعارف عليها في محاسبة الاستحقاق (مطر، نور، الدعاس، 2017، 11).

4. أسلوب تنظيف الدفاتر عن طريق المبالغة المفرطة في الاعتراف بالخسائر الدفترية (Big Bath- Write off) وتلجأ الإدارة إلى مثل هذا الأسلوب في حالات إعادة التنظيم Reorganization التي تتطلب بيع إحدى شركاتها التابعة أو إحدى وحداتها الإنتاجية الهامة، أو لدى إعادة هيكلة الأنشطة أو إعادة جدولة الديون أو لدى احتساب قيمة تدني الأصول، ووفقاً لـ (Mckee,2005) تلجأ الإدارة إلى مثل هذه الإجراءات عندما تستلم إدارة الشركة مهماتها من إدارة سابقة وذلك بقصد إظهار خسائر وهمية تحملها للإدارة السابقة لتجني هي أثارها الايجابية في الفترة اللاحقة ذلك لأن هذه الإجراءات تنعكس أثارها في بداية الأمر سلباً على السعر السوقي لسهم الشركة لتظهر أثارها الايجابية في الأجل الطويل بعد أن يعود سعر السهم إلى الارتفاع مرة أخرى(مطر، نور، الدعاس، 2017، 12).

* مجتمع وعينة الدراسة:

فيتمثل مجتمع الدراسة الحالية في الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2022م وسوف يعتمد الباحث على اختيار عينة عشوائية من تلك الشركات المسجلة، ويبلغ عددها 95 شركة من الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية، وذلك وفقاً للمعايير التالية:

- 1- أن تكون الشركات مسجلة ومتداول أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة.
 - 2- أن تتوفر لهذه الشركات قوائم مالية وتقارير سنوية منشورة كاملة خلال فترة الدراسة.
 - 3- استبعاد قطاع البنوك والمؤسسات المالية، لملها من قواعد ومعايير تختلف عن الشركات الأخرى.
- وفي ضوء ما سبق اعتمد الباحث في إتمام الدراسة الحالية على اختيار عينة عشوائية من تلك الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية مكونة من 95 شركة والتي يبلغ حجمها 570 موزعة على 80 قطاعات ليتمكن الباحث من الوصول إلى أفضل النتائج بشرط توافر البيانات المالية لكل شركة على مدار سنوات الدراسة، وذلك خلال ال فترة من 2017 إلى 2022م ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لعينة الدراسة والذي تم الحصول عليه من موقع البورصة المصرية من خلال الرابط التالي:

<http://www.egx.com.eg/arabic/Listedstocks.aspx>.

جدول رقم (1)

التصنيف القطاعي لعينة الدراسة

م	القطاع	السنوات وعدد الشركات					
		2022	2021	2020	2019	2018	2017
		عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات
1	الموارد الأساسية	14	14	14	14	14	14
2	منسوجات و سلع معمرة	7	7	7	7	7	7
3	مواد البناء	10	10	10	10	10	10
4	مقاولات وإنشاءات هندسية	7	7	7	7	7	7
5	رعاية صحية وأدوية	11	11	11	11	11	11
6	سياحة وترفيه	8	8	8	8	8	8
7	عقارات	17	17	17	17	17	17
8	أغذية ومشروبات	21	21	21	21	21	21
	إجمالي	95	95	95	95	95	95
	عدد الشركات المقيمة بالبورصة	218	218	215	215	220	222
	عدد الشركات التي تسمى لقطاعي البنوك والخدمات المالية	50	50	45	45	46	46
	عدد الشركات غير المالية المقيمة بالبورصة	168	168	170	170	174	176
	نسبة شركات العينة إلى إجمالي الشركات غير المالية	%55	%55	%54	%54	%53	%55

• مصادر الحصول على بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث للحصول على كافة البيانات اللازمة لإتمام الدراسة المالية على موقع مباشر للبورصة المصرية www.mubasher وذلك للحصول على القوائم المالية لشركات العينة، ومواقع الشركات لعينة الدراسة على شبكة الإنترنت وإجراء التحليل الإحصائي لاختيار فرضية الدراسة خلال الفترة من 2017 إلى 2022م.

• نموذج الدراسة:

اعتمد الباحث في اختبار فرضية الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية من خلال نموذج الانحدار المتعدد التالي:

1- قياس العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية:

$$P_{it} + B_0 + B_1 BV_{it} + B_2 EPS_{it} + B_3 REM_{it} + B_4 BV_{it} * REM_{it} + B_5 EPS_{it} * REM_{it} + CONTROLS + E_{it} \rightarrow (1)$$

2- قياس العلاقة بين إدارة الأرباح المحاسبية والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية:

$$P_{it} + B_0 + B_1 BV_{it} + B_2 EPS_{it} + B_3 DAC_{it} + B_4 BV_{it} * DAC_{it} + B_5 EPS_{it} * DAC_{it} + \text{CONTROLS} + E_{it} \rightarrow (2)$$

حيث أن:

P_{it} : سعر إقبال سهم الشركة (i) بعد مرور (90) يوماً من تاريخ إنتهاء القوائم المالية (t).

B_0 : ثابت الإنحدار

B_1, B_2 : معاملات انحدار المتغيرات المستقلة

B_3, B_4, B_5 : معاملات انحدار المتغيرات الضابطة

BV_{it} : صافي القيمة الدفترية لسهم الشركة (i) بعد خصم إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية في تاريخ إنتهاء القوائم المالية (t).

EPS_{it} : صافي ربحية سهم الشركة (i) بعد خصم إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية في تاريخ إنتهاء القوائم المالية (t).

REM_{it} : درجة تطبيق ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية للشركة (i) في تاريخ إنتهاء القوائم المالية (t).

DAC_{it} : درجة تطبيق ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية للشركة (i) في تاريخ إنتهاء القوائم المالية (t).

E_{it} : الخطأ العشوائي للشركة (i) في الفترة (t).

رابعاً: التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

لاختبار فرضية الدراسة يقوم الباحث في هذا الجزء بعرض متغيرات الدراسة والتعريف الإجرائي لها من خلال الآتي:

1- المتغير التابع: الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية

ويتم قياسه من خلال استخدام نموذج (Ohlson, 1995) عند تفسير أسعار الأسهم وذلك من خلال التعريف التالي:

$$P_{it}^+ = B_0 + B_1 BV_{it} + B_2 EPS_{it} + E_{it}$$

حيث أن:

P_{it}^+ : سعر إقبال سهم الشركة (i) بعد مرور 90 يوماً من تاريخ إنتهاء القوائم المالية (t).

BV_{it} : صافي القيمة الدفترية لسهم الشركة (i) بعد خصم إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية في تاريخ انتهاء القوائم المالية (t).

EPS_{it} : صافري ربحية سهم الشركة (i) بعد خصم إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية في تاريخ القوائم المالية (t).

وقد تم الاعتماد على هذا النموذج لاعتماده على متغيرات جارية وليست مستقبلية مثل (القيمة الدفترية للسهم والربحية الحالية) مما يجنب النموذج الوقوع في المشاكل التطبيقية التي تؤثر على دقة القيم المقدرة.

2- المتغير المستقل: إدارة الأرباح الحقيقية:

ويتم قياسها من خلال نموذج جونز المعدل بعد تحديد قيم متغيراته. بالإضافة إلى قسمة جميع متغيرات النموذج على إجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة.

$$\frac{TAC_{it}}{TA_{it-1}} = \alpha_1 \left[\frac{1}{TA_{it-1}} \right] + \alpha_2 \left[\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{TA_{it-1}} \right] + \alpha_3 \left[\frac{PPE_{it}}{TA_{it-1}} \right]$$

حيث أن:

TAC_{it} : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t)

ΔREV_{it} : التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t)

ΔREC_{it} : التغير في المدنيين للشركة (i) في الفترة (t)

PPE_{it} : إجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات للشركة (i) في الفترة (t)

TA_{it} : إجمالي أصول الشركة (i) في الفترة (t)

E_{it} : القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية

3- المتغيرات الضابطة: وقد تم الاعتماد على هذا المقياس لإلغاء أثر الفروق في أحجام الشركات

جدول رقم (2) التعريفات الإجرائية للمتغيرات الضابطة

اسم المتغير	رمز المتغير	التعريف الإجرائي للمتغير
حجم الشركة	$SIZE_{it}$	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
نمو المبيعات	$SALG_{it}$	نسبة التغير في حجم مبيعات الشركة في نهاية الفترة
الرافعة المالية	LEV_{it}	إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول

أولاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

1/1: يعرض جدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى شركات عينة الدراسة، وتتضمن تلك الإحصاءات كل من الحد الأدنى والحد الأقصى والمتوسط والانحراف المعياري لقيم متغيرات الدراسة.

جدول (9) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	عدد المشاهدات	المتغيرات
المتغير التابع:					
55.4588	21.3073	618.63	0.034	570	سعر السهم
0.8527	0.2697	7.1746	-0.8527	570	عوائد الأسهم
المتغير المستقل:					
0.1788	9.88e-8	0.9105	-0.9836	570	إدارة الأرباح الحقيقية
0.0963	0.0762	1.2367	0.00001	570	إدارة الأرباح المحاسبية
4447.053	242.5257	105576.4	-67.7889	570	القيمة الدفترية للسهم
217.1675	-9.1202	272.49	-4778	570	ربحية السهم
المتغيرات الضابطة					
83770.56	3513.539	1999999	-1	570	معدل نمو المبيعات
4.7666	1.10435	101.2454	1.65e-10	570	الرافعة المالية
1.2172	8.8070	17.5144	4.7557	570	حجم الشركة

يتضح من جدول (1) أن متغيرات الدراسة تحتوي قيم شاذة حيث تشير الإحصاءات الوصفية لجميع المتغيرات إلى وجود مدى واسع في قيم المتغيرات كما يلاحظ أن قيم الانحراف المعياري لأغلب المتغيرات أكبر بقدر كبير من المتوسط ويؤكد ذلك على وجود قيم شاذة في متغيرات الدراسة، ولحل هذه المشكلة قام الباحث باستخدام أسلوب Winsorizing عند مستوى 1% وذلك لتحويل القيم الشاذة إلى أقرب قيم مقبولة.

ويوضح الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة باستخدام أسلوب Winsorizing عند مستوى 1%.

جدول (2)
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة Winsorizing عند مستوى 1%

المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
المتغير التابع:					
سعر السهم	570	0.07	318.95	19.5625	40.2555
عوائد الأسهم	570	-0.6810	4.1396	0.2564	0.76710
المتغير المستقل:					
إدارة الأرباح الحقيقية	570	-0.4961	0.5818	0.00104	0.1671
إدارة الأرباح المحاسبية	570	0.0005	0.3833	0.073997	0.0801
القيمة الدفترية للسهم	570	-19.0367	780.416	27.6533	98.7140
ربحية السهم	570	-11.62	28.24	1.8324	5.1429
المتغيرات الضابطة:					
معدل نمو المبيعات	570	-0.9986	86.2098	1.5041	9.7352
الرافعة المالية	570	9.32e-6	13.4974	0.8982	1.8732
حجم الشركة	570	5.5220	12.4249	8.7973	1.15695

ويتضح من الجدول رقم (2) ما يلي:

- بالنسبة لسعر السهم ، تشير الإحصاءات الوصفية إلى وجود مدى واسع لسعر السهم فيما بين شركات عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة لسعر السهم تبلغ (318.59)، بينما أقل قيمة لسعر السهم تبلغ (0.07)، بانحراف معياري يبلغ (40.2555)، وهو أعلى من المتوسط الذي يبلغ (19.56).
- وبالنسبة لمتغير عوائد الأسهم ، تشير الإحصاءات الوصفية إلى وجود مدى واسع لقيم عوائد الأسهم فيما بين شركات عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة لعوائد الأسهم تبلغ (4.14)، بينما أقل قيمة تبلغ (-0.68)، بانحراف معياري يبلغ (0.767)، وهو أعلى من المتوسط الذي يبلغ (0.256).
- فيما يتعلق إدارة الأرباح الحقيقية، تشير الإحصاءات الوصفية إلى عدم وجود تشتت كبير في قيم المؤشر فيما بين شركات العينة ، حيث بلغت أعلى قيمة (0.58) ، بينما بلغت أقل قيمة لإدارة الأرباح الحقيقية (-0.5) ، بانحراف معياري يبلغ (0.17) ، والذي يقل عن المتوسط الذي يبلغ (0.001) ويشير ذلك إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح الحقيقية داخل شركات عينة الدراسة حيث يقترب قيمة المتوسط من الصفر.

- وتشير أيضاً الإحصاءات الوصفية فيما يتعلق بإدارة الأرباح المحاسبية، إلى عدم وجود تشتت كبير فى قيم المؤشر فيما بين شركات العينة ، حيث بلغت أعلى قيمة (0.38) ، بينما بلغت أقل قيمة لإدارة الأرباح المحاسبية (0.0005) ، بانحراف معيارى يبلغ (0.08) ، والذى يتساوى تقريباً مع المتوسط الذى يبلغ (0.074) ويشير ذلك إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح المحاسبية داخل شركات عينة الدراسة.
- وبالنسبة لمتغير القيمة الدفترية للأسهم ، تشير الإحصاءات الوصفية إلى وجود مدى واسع لمتغير القيمة الدفترية للأسهم فيما بين شركات عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة تبلغ (780.42)، بينما أقل قيمة تبلغ (-19.04)، بانحراف معيارى يبلغ (98.71)، وهو أعلى من المتوسط الذى يبلغ (27.65).
- أما بالنسبة لمتغير ربحية السهم ، تشير الإحصاءات الوصفية إلى وجود مدى واسع لربحية السهم فيما بين شركات عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة لسعر السهم تبلغ (28.24)، بينما أقل قيمة لربحية السهم تبلغ (-11.62)، بانحراف معيارى يبلغ (5.14)، وهو أعلى من المتوسط الذى يبلغ (1.83)، ويشير ذلك إلى أن بعض الشركات تحقق خسائر والبعض الآخر يحقق أرباح.
- وتشير الإحصاءات الوصفية فيما يتعلق بمتغير معدل نمو المبيعات إلى وجود مدى فيما بين شركات عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة لمعدل نمو المبيعات تبلغ (86.21)، بينما أقل قيمة لمعدل نمو المبيعات تبلغ (-0.9986)، بانحراف معيارى يبلغ (9.74)، وهو أعلى من المتوسط الذى يبلغ (1.5).
- وبالنسبة لمتغير الرافعة المالية ، تشير الإحصاءات الوصفية إلى وجود مدى واسع لمتغير الرافعة المالية فيما بين شركات عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة تبلغ (13.5)، بينما أقل قيمة تقترب من الصفر حيث تبلغ (0.000009)، بانحراف معيارى يبلغ (1.87)، وهو أعلى من المتوسط الذى يبلغ (0.898)، ويشير ذلك إلى تنوع فى مصادر التمويل التى تعتمد عليها شركات عينة الدراسة.
- وأخيراً متغير حجم الشركة تشير الإحصاءات الوصفية إلى عدم وجود تشتت كبير فى قيمته فيما بين شركات العينة ، حيث بلغت أعلى قيمة (12.42) ، بينما بلغت أقل قيمة له

(5.52) ، بانحراف معيارى يبلغ (1.157) ، والذي يقل عن المتوسط الذى يبلغ (8.797) ويشير ذلك إلى عدم وجود فروقات كبيرة بين شركات عينة الدراسة من حيث حجمها.

(2) تحليل الارتباط:

تم استخدام مصفوفة ارتباط (بيرسون) (Pearson Correlation Matrix)، لتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة، نظراً لكونها تعد الاداة الأولية لاكتشاف مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية، حيث أشارت دراسة (Gujarati, 2003) إلى أن هذه المشكلة تظهر عند وجود ارتباط كبير بين اثنين من متغيرات الدراسة يفوق (0.8). وبالنظر فى الجدول رقم (3) والذي يبين نتائج تحليل الارتباط على مستوى شركات عينة الدراسة يتضح

يوضح جدول رقم (3) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث يتضح ما يلي:

- تشير النتائج إلى وجود ارتباط معنوى موجب بين عوائد الأسهم و إدارة الأرباح المحاسبية ودال عند مستوى معنوية 5%، ووجود علاقة معنوية موجبة بين سعر السهم وكل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم وحجم الشركة دالة عند مستوى معنوية 1%،
- كما تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط بين عوائد الأسهم وكل من إدارة الأرباح الحقيقية، القيمة الدفترية للسهم، ربحية السهم، معدل نمو المبيعات، الرافعة المالية، وحجم الشركة، وكذلك عدم وجود ارتباط بين سعر السهم من ناحية وكل من إدارة الأرباح الحقيقية والمحاسبية ومعدل نمو المبيعات والرافعة المالية من ناحية أخرى.
- وأيضاً تشير النتائج إلى وجود ارتباط معنوي موجب بين إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح المحاسبية دال عند مستوى 1%، ووجود علاقة معنوية موجبة بين إدارة الأرباح الحقيقية من ناحية وكل من الرافعة المالية وحجم الشركة من ناحية أخرى داله عند مستوى معنوية 10% و 5% على الترتيب، وكذلك وجود علاقة معنوية سالبة بين إدارة الأرباح الحقيقية وربحية السهم عند مستوى معنوية 10%، وعد وجود ارتباط بين إدارة الأرباح الحقيقية والقيمة الدفترية للسهم.
- وبالنسبة لإدارة الأرباح المحاسبية تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط بينها وبين كل من القيمة الدفترية للسهم، ربحية السهم، معدل نمو المبيعات، الرافعة المالية، حجم الشركة.

- وتشير النتائج أيضاً إلى وجود ارتباط معنوي موجب بين القيمة الدفترية للسهم وكل من ربحية السهم، ومعدل نمو المبيعات، وحجم الشركة دال عند مستوى 1% و 5% و 1% على الترتيب، وعدم وجود ارتباط بين القيمة الدفترية للسهم والرافعة المالية.

جدول (3)
مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات الدراسة

المتغير	عوائد الأسهم	سعر السهم	إدارة الأرباح الحقيقية	إدارة الأرباح المحاسبية	القيمة الدفترية للسهم	ربحية السهم	معدل نمو المبيعات	الرافعة المالية	حجم الشركة
عوائد الأسهم	1								
سعر السهم	0.056	1							
إدارة الأرباح الحقيقية	0.011	0.039	1						
إدارة الأرباح المحاسبية	0.104**	-0.016	0.131***	1					
القيمة الدفترية للسهم	-0.010	0.525***	0.002	0.005	1				
ربحية السهم	-0.019	0.543***	-0.076*	0.012	0.406***	1			
معدل نمو المبيعات	-0.036	-0.013	0.013	-0.031	0.100**	0.024	1		
الرافعة المالية	-0.021	0.026	0.074*	-0.025	-0.023	0.004	0.019	1	
حجم الشركة	-0.031	0.192***	0.092**	0.012	0.188***	0.281***	0.049	-0.130***	1

* ، ** ، *** تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية 10% ، 5% ، 1% على الترتيب.

(3) نتائج تحليل الانحدار:

تم الاعتماد على النموذج التجميعي (Pooled OLS) بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وتم استخدام برنامج (STATA) إصدار (17) واستخراج نتائج الدراسة.

3-1 اختبار فرضيات النموذج

وتتطلب طريقة المربعات الصغرى مجموعه من الافتراضات حتى نحصل على تقديرات جيدة ولذلك قام الباحث بدراسة أهم مشاكل القياس التي يمكن أن تترتب على تخلف بعض الافتراضات الخاصة بنموذج الانحدار الخطى وهى:

أ- مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity :

يقصد بالازدواج الخطى وجود ارتباط مؤثر ما بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، وتم التحقق من مدى وقوع النماذج المقدره فى مشكلة الازدواج الخطى من خلال قياس معامل التضخم "VIF"، ولوحظ ان قيم معاملات التضخم VIF تجاوزت 10 حيث بلغت قيمته للتفاعل بين القيمة الدفترية للسهم وإدارة الأرباح المحاسبية 197.51 مما يدل على وقوع النماذج في مشكلة الازدواج

الخطي ولحل هذه المشكلة قام الباحث باستخدام القيم المعيارية لبعض المتغيرات، وإعادة الاختبار وتبين أن جميع قيم معاملات التضخم "VIF" لمتغيرات نماذج الانحدار لم تتجاوز 10، حيث بلغت أقصى قيمة لمعامل التضخم في النماذج المقدرة (7.55)، وهو ما يعنى عدم وقوع نماذج الدراسة المقدرة في هذه المشكلة من مشاكل القياس.

ب- مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation:

تعتبر من أخطر أهم المشاكل التي تواجه الباحث في تقدير نماذج الانحدار والتي لو وقع فيها النموذج لا نستطيع الإعتماد علي نتائجه وهي تنشأ عن طريق وجود علاقة إرتباطية بين أخطاء نموذج الانحدار، وقد قام الباحث باستخدام اختبار (Wooldridge) للكشف عن مدى وقوع النموذج في مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء أم لا، وبحسابه توصل الباحث من هذا الاختبار إلي أنه لا يوجد مشكلة ارتباط تسلسلى بين الأخطاء في متغيرات الدراسة في النموذج الأول حيث كانت قيمة (P-Value = 0.064)، وهى بذلك أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن هذا النموذج الأول لا يعانى من هذه المشكلة، أما بالنسبة للنموذج الثاني يوجد مشكلة ارتباط تسلسلى بين الأخطاء في متغيرات الدراسة حيث كانت قيمة (P-Value = 0.000)، وهى بذلك أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن هذا النموذج يعانى من هذه المشكلة ولحل هذه المشكلة قام الباحث بتطبيق اسلوب (Robust Standard Error)، والذي يصحح الاخطاء المعيارية من أثر مشكلتي عدم ثبات التباينات والارتباط الذاتي (Hoechle, 2007; Holzhaeker et al., 2015).

جدول (5)
اختبار Wooldridge test لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي

autocorrelation	Wooldridge test		النموذج
	pvalue	F Test	
No	0.064	3.513	الأول: عوائد الأسهم
Yes	0.000	51.737	الثاني: سعر السهم

ج- مشكلة اختلاف التباينات Heteroscedasticity:

للتحقق من صحة فرض ثبات التباينات، قام الباحث باستخدام اختبار Cook-White، Weisberg وبحسابهما تبين تحقق الشرط في النموذج الأول حيث كانت قيمة (P-Value > 0.5) حيث بلغت قيمتها 0.993، وبالنسبة للنموذج الثاني لسعر السهم لم يتحقق الشرط، حيث كانت قيمة (P-Value

0.5 <) وتساوي 0.00، ولحل هذه المشكلة قام الباحث بتطبيق أسلوب (Robust Standard Error)، والذي يصحح الأخطاء المعيارية من أثر مشكلتي عدم ثبات التباينات والارتباط الذاتي (Hoechle, 2007; Holzacker et al., 2015)، ويبين جدول (6) نتائج اختبار White

جدول (6)
اختبار White test لاختبار مشكلة عدم ثبات التباينات

Heteroscedasticity	White test		النموذج
	pvalue	White test	
No	0.993	47.62	الأول: عوائد الأسهم
Yes	0.000	307.34	الثاني: سعر السهم

د- مشكلة اعتدالية الأخطاء العشوائية Normality.

قام الباحث بالتحقق من فرض هام من فروض تطبيق طريقة المربعات الصغرى المستخدمة فى التقدير ألا وهو أن تتبع الأخطاء العشوائية لنماذج الانحدار المقدرة التوزيع الطبيعي، وللتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار Shapiro-wilk، واختبار Skewness/Kurtosis، ولوحظ أن الفرض غير متحقق وأن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة ($p\text{-value} < 0.5$) فى جميع نماذج الدراسة، وبالتالي فقدت طريقة المربعات الصغرى أهم شرط من شروط استخدامها، ولحل هذه المشكلة قام الباحث باستخدام أسلوب Winsorizing عند مستوى 1% لتحويل القيم الشاذة إلى أقرب قيم مقبولة ومن ثم اختبارها باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما فى دراسة (Veprauskaite and Adams, 2013; Larker et al., 2007)، ويبين جدول (7) نتائج اختبار Shapiro-wilk، Skewness/Kurtosis.

جدول (7)
اختبار Shapiro-wilk لاختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

Normality	Jarque-Bera test		النموذج
	pvalue	قيمة Z	
Yes	0.000	11.069	الأول: عوائد الأسهم
Yes	0.000	8.378	الثاني: سعر السهم

مما سبق يتضح تحقق أهم شروط استخدام نموذج الانحدار وخلو نماذج الانحدار المقدرة من أية مشاكل قياسية تؤثر فى نتائجه، وبالتالي يمكن عرض نتائج الانحدار التى تم التوصل إليها بعد حل المشاكل القياسية.

معامل التضخم (vif)	النموذج الثاني: سعر السهم (priceTw1) Pooled model			النموذج الأول: عوائد الأسهم (StockReturnw1) Pooled model			المتغيرات المفسرة
	مستوى الدلالة (Sig)	قيمة (t)	معامل الانحدار (β)	مستوى الدلالة (Sig)	قيمة (t)	معاملات الانحدار (β)	
-	0.931	0.09	1.306255	0.105	1.26	0.4162035	ثابت الانحدار (Constant)
1.49	0.008***	2.64	0.1778162	0.888	-0.14	-0.0000547	القيمة الدفترية للسهم (BVStockw1)
1.35	0.002***	3.17	3.028814	0.763	0.30	0.0021511	ربحية السهم (EPSw1)
1.61	0.076*	-1.78	-4.467785	0.092*	1.69	0.0675031	إدارة الأرباح المحاسبية (ZabsJons)
1.06	0.013**	2.50	3.454741	0.695	0.39	0.0127295	إدارة الأرباح الحقيقية (ZFactTotal)
7.73	0.138	1.48	25.10956	0.916	-0.11	-0.0259609	ربحية السهم*إدارة الأرباح المحاسبية (ZEPSZabsJons)
7.50	0.362	-0.91	-3.826492	0.044**	2.02	0.1236915	ربحية السهم*إدارة الأرباح الحقيقية (ZEPSZFactTotal)
1.51	0.319	-1.00	-42.68711	0.863	0.17	0.0732263	القيمة الدفترية*إدارة الأرباح المحاسبية (ZBVStockZabsJons)
1.23	0.009***	2.63	15.30278	0.922	-0.10	-0.0085639	القيمة الدفترية*إدارة الأرباح الحقيقية (ZBVStockZFactTotal)
1.03	0.154	1.43	0.6654824	0.632	-0.48	-0.0081986	الرافعة المالية (LEVw1)
1.02	0.107	-1.62	-0.2787441	0.469	-0.73	-0.0023702	معدل النمو (Salesgrowthw1)
1.13	0.615	0.50	0.8733535	0.537	-0.62	-0.0179161	حجم الشركة (Sizew1)
45.77%			5.56%			معامل التحديد R ²	
-			3.7%			معامل التحديد المعدل Adjusted R ²	
7.41			2.98			قيمة (F) المحسوبة	
0.000***			0.0007***			دلالة اختبار (F)	
نعم			لا			Robust Standard Error	
570			570			عدد المشاهدات N	

*, **, *** تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية 10% ، 5% ، 1% علي الترتيب.

يوضح الجدول رقم (7) تحليل نتائج الانحدار المتعدد للعلاقة بين عوائد الاسهم كمتغير تابع أول والمتغيرات المستقلة وسعر الأسهم كمتغير تابع ثانى والمتغيرات المستقلة، وقد ظهرت نتائج تحليل الانحدار الموضحة بالجدول معنوية الانحدار الخطى وهذا يستدل عليه من دلالة اختبار (F) مساوية 2.98 ، 7.41 ودلالات تساوى صفر وهى أقل من مستوى الدلالة المطلوب فى العلوم الاجتماعية (5%) .

كذلك أثارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (7) إن قيمة معامل التحديد (R²) الخاصة بإثر عوائد الاسهم كمتغير تابع أول على المتغيرات المستقلة وسعر السهم كمتغير تابع ثانى على المتغيرات المستقلة تقع ما بين 5.56% ، 68% مما يدل على إن المتغيرات التفسيرية فى

نموذج الانحدار تفسر 5.56% ، 45.77% من التباين فى عوائد الأسهم وسعر السهم لشركات عينة الدراسة وإن 94.4% ، 54.23% من المتغيرات لا يمثلها ولا يفسرها النموذج. وكذلك تظهر نتائج الاختبار معامل تضخم التباين (VIF) إن جميع متغيرات النموذج تقع فى الحدود الطبيعية ، حيث كانت أكبر قيمة لهذا المعامل (7.73) مما يعنى أن البيانات لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات

ثالثاً: تفسير النتائج

تهتم هذه الدراسة بتحديد تأثير إدارة الأرباح الحقيقية والمحاسبية على الملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية ، وقد تم اختبار تلك العلاقة من خلال نموذج الانحدار المتعدد ويحاول الباحث تحليل وتفسير النتائج التى تم التوصل إليها بشأن العلاقة بين المتغيرات لشركات عينة الدراسة من خلال فرضية الدراسة ، وذلك على النحو التالى :

أثارت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة موجبة بين إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية وعوائد الأسهم عند مستوى معنوية 10% بمعنى كلما زادت إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية كلما زادت الاسهم مما يعنى رفض فرض عدم القائل بعدم وجود علاقة بين إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية وعوائد الأسهم وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة بين إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية وعوائد الأسهم. بينما توجد علاقة سالبة بين إداره الأرباح المحاسبية والحقيقة وسعر السهم عند مستوى معنوية 10%.

وفيما يخص المتغيرات الضابطة، تظهر نتائج التحليل توجد علاقة سالبة بين المتغيرات الضابطة (حجم الشركة ، معدل النمو ، الرافعة المالية) وبين عوائد الأسهم كمتغير تابع أول وتوجد علاقة سالبة أيضاً بين المتغيرات الضابطة وبين سعر السهم كمتغير تابع ثانى.

التوصيات

فى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصى الباحث بما يلي:

- 1- توجيه الشركات نحو الاهتمام بالأرباح المحاسبية والحقيقية، وتعزيز الاستثمار فيها بالطرق المناسبة لانعكاس أثرها بشكل أفضل على الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية.
- 2- إجراء دراسات أخرى للتعرف على أثر إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية على الملا.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح، "دراسات متقدمة في المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، 2004.
2. العامري، محمد علي إبراهيم "الإدارة المالية" جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 2001.
3. العامري، محمد علي إبراهيم، "الإدارة المالية المتقدمة" دار ثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
4. الميداني، محمد أمين عزت، "الإدارة التمويلية في الشركات" الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكات الرياض، العليا، 2004.
5. حماد، طارق عبد العال، "موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث، الادوات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
6. الزبيدي، حمزة محمود، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، عمان، 2004.
7. صالح، رضا إبراهيم، "اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (2)، المجلد رقم (46)، 2009.
8. يونس، خالد عبد الرحمن جمعة، "اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائد الأسهم – دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، 2011.
9. بشايرة، محمد محمود "تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والعشرون، 2010.
10. لوندي، فهم صالح، "المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية- دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2002.
11. شحاتة، السيد شحاتة، "إطار مقترح للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة نظرية وميدانية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثالث، 2008.
12. عدس، نائل، نور، عبد الناصر، "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة – دراسة لاستطلاع رأي المحاسبين القانونيين الأردنيين"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت شعار "القيمة العادلة والإبلاغ المالي"، 2006.

13. محمد، زغدار احمد سفير محمد، " خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية" ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، 2010 .
14. آل علي، علي نعمة بيتي، " إمكانية احتساب الوعاء الضريبي وفق أسلوب القيمة العادلة " بحث مقدم في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2007 .
15. جبارة، سيد محمد علي، " تصميم نظام تقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2002 .
16. الزعبي، يامن خليل، " القياس المستند إلى القيمة السوقية العادلة ،أهميته للشركات الصناعية الأردنية الدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2005 .
17. عواد، روجي وجدي عبد الفتاح، " محاسبة القيمة العادلة واثرها على الأزمة المالية العالمية" ، رسالة ماجستير، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، 2010 .
18. عبيدات، سامر فخري محي الدين، " استخدام كلفة التمويل في تقييم الأسهم العادية – دراسة تطبيقية في بورصة عمان " ، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت ، 2008 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Abad, A., Gomariz, M.F., Ballesta, J. and Yague, J. 2018. Real Earnings Management and Information Asymmetry in the Equity Market. *European Accounting Review* 27(2):209-235, <https://doi.org/10.1080/09638180.2016.1261720>.
- Abeifaa, D.P., Polak, P. and Masri, M. 2016. Investigation on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Incorporated Companies in the Singapore Capital Market. *Investment Management and Financial Innovations* 13(3): 8-21, [10.21511/imfi.13\(3\).2016.01](https://doi.org/10.21511/imfi.13(3).2016.01).
- Ahn, Y. and Chang, J. 2006. The Relation between Analyst Activity and Earnings Quality and Its Impact on the Firm Value. *The Korean Academic Association of Business Administration Research* 19(3): 933- 959.
- Akbar, S., Shah, S. and Stark, A.W. 2011. The Value Relevance of Cash Flows, Current Accruals and Non-Current Accruals in the UK. *International Review of Financial Analysis* 20(5): 311-319.

- Alfaraih, M.M. and Alanezi, F. 2012. Does Voluntary Disclosure Level Affect the Value Relevance of Accounting Information? *Accounting & Taxation* 3(2): 65-84.
- Alhadab, M. and Clacher, I . 2018. The Impact of Audit Quality on Real and Accrual Earnings Management Around IPOs. *British Accounting Review* 50(4): 442–461.
- Aliss , W., Bons ll IV, S. B., Koh ki, K. nd Penn J , M.W. 2013. Fi ms’ use of Accounting Discretion to Influence their Credit Ratings. *Journal of Accounting and Economics* 55(2-3): 129-147.
- Almujamed, H.I. and Alfraih, M.M. 2020. Corporate Governance and Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Kuwait. *International Journal of Ethics and Systems* 36(2): 249-262.
- Al-Shattarat, B. and Ntim, C.G. 2021. The Consequence Of Earnings Management Through Discretionary Accruals on the Value Relevance in Saudi Arabia. *Cogent Business & Management* 8(1), [https://doi.org/10.1080/23311975](https://doi.org/10.1080/23311975.2021.1886473). 2021.1886473.
- Arar, S.S., al-sheikh, E. and Hardan, A. 2018. The Relationship between Earnings Management and Stock Price Liquidity. *International Journal of Business and Management* 13(4):99.
- Arya, A., Glover, J. C. and Sunder S. 2003. Are Unmanaged Earnings Always Better for Shareholders? *Accounting Horizons*. 17(SUPPL.): 111–116.
- Asquith, P., Mikhail, M .B. and Au, A.S. 2005 . Information content of equity analyst reports. *Journal of Financial Economics* 75(2): 245-282.
- Attah-Gyamfi, E., 2020. Earnings Management and Performance Incentives — The Monitoring Effe t of An lysts’ Cove ge. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3724612> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3724612>.
- Badertscher, B.A., Collins, D.W. and Lys, T.Z. 2012. Discretionary Accounting Choices Earnings Management and the Predictive Ability of Accruals with Respect to Future Cash Flows. *Journal of Accounting and Economics(JAE)*53(1-2):330-352, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1021030.

- Balagobei, S. 2017. Audit Committee and Value Relevance of Accounting Information of Listed Hotels and Travels in Sri Lanka. *Asian Journal of Finance & Accounting* 9(2): 387-398, <https://doi.org/10.5296/ajfa.v9i2.12290>.
- Balagobei, S. 2019. Corporate Governance and Value-Relevance of Accounting Information of listed Hotels and Travels in Srilanka. *Asia-Pacific Management Accounting Journal* 13(2):113-126, <https://www.researchgate.net/publication/332330719>.
- Ball, R. and Brown, P. 1968. An Empirical Evaluation of Accounting Income Number. *Journal of Accounting Research* 6(2):159–178, <https://www.jstor.org/stable/2490232>.
- Barth, M. E., Li, K. and McClure, C. G. 2021. Evolution in Value Relevance of Accounting Information. *Working paper, Stanford University*, <https://ssrn.com/abstract=2933197>.
- Barth, M.E., Beaver, W.H. and Landsman, W.R. 1998. Relative Valuation Roles of Equity Book Value and Net Income As A Function of Financial Health. *Journal of Accounting and Economics* 25(1):1-34, [https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(98\)00017-2](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(98)00017-2).
- Barth, M.E., Beaver, W.H., Hand, J.R.M. and Landsman, W.R. 1999. Accruals, Cash Flows and Equity Values. *Review of Accounting Studies* 4 (3/4): 205-229.
- Barth, M. E., W. H. Beaver, and W. R. Landsman. 2001. The Relevance of value relevance research. *Journal of Accounting and Economics* 31(September):77-104.
- Barton, J., Hansen, T.B. and Pownall, G. 2010. Which Performance Measures Do Investors Around the World Value the Most – and Why? *The Accounting Review* 85(3): 753-789, <https://www.jstor.org/stable/27802670>

Abstract:

In a pilot study conducted by the researcher, the effect of accounting and real earnings management on the value relevance of accounting information was examined. The study's population includes publicly listed companies on the Egyptian Stock Exchange from 2017 to 2022. The researcher will rely on a random sample selection of these registered companies, totaling 95 companies listed on the Egyptian Stock Exchange. To obtain all the necessary data for the financial study, the researcher utilized the Mubasher website for the Egyptian Stock Exchange (www.mubasher) to access the financial statements of the sample companies. The goal of the research is to test the effect of accounting and real earnings management on the value relevance of accounting information by applying it to a sample of companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The relationship was tested through a multiple regression model, and the researcher seeks to analyze and interpret the results obtained regarding the relationship between the variables for the companies in the study sample based on the study hypothesis.

Keywords: Accounting Earnings Management, Real Earnings Management, Value Relevance of Accounting Information